

بعيدة المدى جرى تقديمها الى المجلس الصهيوني العام ، لكي يصادق عليها ويقرها خلال الفترة اللاحقة لقيام الدولة .

سوف نتابع النظر في مسألة « توزيع الوظائف » من زاوية القرارات التي أصدرها المجلس الصهيوني العام في دورتين من دورات انعقاده الست خلال الفترة الفاصلة بين انتهاء المؤتمر الثاني والعشرين (١٩٤٦) وبين الاعداد للمؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (١٩٥١) . وهما : الدورة الثالثة لانعقاد المجلس في تل ابيب بين ٦ و ١٢ نيسان (ابريل) ، ١٩٤٨ . والدورة الرابعة في القدس - تل ابيب ، من ٢٢ آب (اغسطس) الى ٣ ايلول (سبتمبر) ، ١٩٤٨ .

ففي الدورة الثالثة انعقد المجلس الصهيوني العام « بحضور ٢٢ عضوا من اعضائه » (البالغ عددهم ٧٧ عضوا) ، جاء بعضهم من الخارج ، مثلما اشترك جميع الاعضاء المقيمين في البلاد . وتقول التقارير الصهيونية الرسمية انه « جرى نقل الاعضاء بطائرات خاصة من القدس المحاصرة والمقطوعة عن العالم الخارجي الى تل ابيب » . كما تؤكد التقارير ايها ان القرارات التي اتخذها المجلس العام في « هذه الدورة التاريخية » لم تنشر كلها في حينه ، وهي « سلسلة من القرارات الداخلية » التي أعرب فيها المجلس الصهيوني عن تأييده وتشجيعه للهجرة غير المشروعة الى فلسطين بالاضافة الى قراراته المتعلقة بتكوين « مجلس الشعب » و « ادارة الشعب » .

ان نصوص القرارات التي أفردت لها ملاحق خاصة في التقارير الصهيونية الرسمية تندرج تحت العناوين الثلاثة التالية : « القرارات السياسية » ، و « برنامج الدفاع الاقتصادي » و « التنظيم » بشقيه : « الاداري - القومي » والصهيوني . وسوف نقصر بحثنا على الناحيتين السياسية والتنظيمية فقط .

١ - **الناحية السياسية** : أصدر المجلس الصهيوني عند انتهاء دورة انعقاده في ٢١ نيسان (ابريل) بيانا عاما تعتبره بعض الكتابات الدعائية الصهيونية بمثابة « الاعلان الثاني للاستقلال » . ففي كراس وضعه ارميا بن - جاكوب تحت عنوان « دليل الصهيونية » تطالعنا اعلانات ثلاثة للاستقلال الصهيوني : الاعلان الاول بتاريخ ١٢ نيسان (ابريل) ، ١٩٤٨ ، والثاني في ٢٢ منه ، والثالث هو الاعلان المؤرخ في ١٤ ايار (مايو) من العام نفسه . والنص المختصر الذي تورده التقارير الرسمية في جملة القرارات الصادرة عن المجلس الصهيوني العام يأتي مطابقا للاعلان الثاني . فهل يؤلف النص الاول والثاني نصا واحدا ؟ هذا ما ترجمه التقارير التي لجأت الى اختصار البيان العام . وبناء عليه ، يتألف النص الكامل من الاعلانيين المذكورين اعلاه . فالقرارات التي ذهبت ضحية الاختصار الصهيوني الرسمي تتعلق بموقف شديد العداء من « حكومة صاحب الجلالة البريطانية » التي تسلمت امانة الانتداب من عصبة الأمم قبل ٢٧ سنة ، « وأخفقت في تحقيقها » . والاتهامات الموجهة لحكومة الدولة صاحبة تصريح بلفور والمنتدبة على فلسطين تتضمن ما يلي : « لقد ابتعدت عن روح الانتداب واستبدلتها بالغرغز الاناني في تعزيز مصالحها داخل الشرق الاوسط . ونتيجة لهذه السياسة منع لاجئون من دخول البلاد في احلك ساعات ضيقهم . لا بل جرى توقيفهم واحتجازهم ، وكتب لهم ان يعيشوا حياة يكتنفها الخطر والاذلال والعجز . بينما كانت السلطة المنتدبة تتعامل مع الاعدائنا ، اصدقاء النازيين وحلفائهم ... » .

ومما يفسر بعض الدوافع الكامنة وراء اختصار البيان في التقارير الرسمية هو ان الفقرة المنشورة عن العرب تكفي بالابقاء على ما يشبه النداء المسالم . فالبيان المختصر يقول : « في هذه الساعة التي جرى ارغامنا فيها على اراقة الدماء والنزاع ، نلتفت الى العرب في الدولة اليهودية والى جيراننا في المناطق الحساذية بنداء التآخي والتعاون والسلام . نحن شعب مسالم ، جننا الى هنا للبناء في سلام » .